وشابرت، اكثر من غيرها، على متابعته. وقد برز من اصحاب هذه الآراء موشي شامير[٣٩] ويوفال نئمان[٤٠] وتسفي شيلواح[٤١] واليعيزر ليفنه[٤٢] ونتان الترمان[٤٣] والحاخام تسفي يهودا كوك[٤٤] والياهو عميكام[٤٥] ويهودا دون[٤٦] واهرون امير[٤٧] واسحق طبنكين[٤٨] وعزريا الون[٤٩] وراحيل سبورائي[٥٠] وموشي طبنكين[٥١] وزئيف فون فايزل[٥٢] ومئير بارايلي[٥٣] ويسرائيل الداد[٥٤] وافرايم بن حاييم[٥٥] واهرون بن عامي[٥٦] وابراهام هلر[٥٧] وغيرهم.

طالب تسفي شيلواح، الذي يوصف بأنه «خبير» في الشؤون العربية، ربما لكونه شغل منصب الحاكم العسكري في الجليل بعيد اقامة اسرائيل، عبر العشرات من المقالات و«الدراسات» بضمّ المناطق الفلسطينية المحتلة وطرد الفلسطينين منها. ففي مقالة كتبها بعد مرور شهر على احتلال الضفة والقطاع، حذّر شيلواح من انه يوجد في «المناطق المحرّرة» مئات الالوف من العرب، وان «احتواء هؤلاء السكان داخل حدود اسرائيل يعتبر قنبلة زمنية في قلب الدولة»؛ اذ ان ابقاءهم في هذه المناطق يعرّض اسرائيل للمخاطر ويشكل خطراً على طابعها «القومي اليهودي». واستخلص ان «الحل الوحيد هو تنظيم هجرتهم وتوطينهم في البلدان العربية كثيرة المياه والارض، مثل سوريا والعراق»[٥٨].

عشّشت فكرة طرد الفلسطينيين، وخاصة اللاجئين منهم، واستوطنت في مخيّلة عالم الذرّة الاسرائيلي يوفال نئمان، الذي اصبح، فيما بعد، احد ابرز قادة حركة «هتحياه»، حيث ما انفك يبشر بها ويطالب بتحقيقها منذ عشرين عاماً ونيّف.

مع اشتداد الحوار والنقاش حول افضل السبل لحل «المعضلة»، بين التيار المطالب بحل اقليمي وسط والانسحاب من المناطق المكتظة بالسكان، وبين التيار المطالب بضمّ المناطق الفلسطينية المحتلة، اخذ المفكرون من المنتمين الى التيار الاخير يجرون الدراسات حول المشكلة الديمغرافية ومدى خطورتها، ويقدمون حلولاً تنسجم مع المصالح الصهيونية التوسّعية. وفي هذا الاطار، نشر ابراهام هلر، في العام ١٩٧٠، فصلاً من كتابه «لمن الحقوق في هذه البلاد» تحت عنوان «الشيطان الديمغرافي» في مجلة «هؤماه» (الامة) التي اصبحت، بعد العام ١٩٦٧، منبراً لدعاة الضمّ والطرد، حاول فيه التخفيف من حجم «الخطر الديمغرافي». استهل هلر دراسته بالرد على من وصفهم باصحاب الشعار الواهم «سلام مقابل اراض» الذين يستندون الى الخطر الديموغرافي لتسويق افكارهم، وسأل: «هل كان وضعنا الديمغرافي في البلاد، في بداية عهد الانتداب، افضل، عندما كان عددنا بين ٦٠ الى ٨٠ الفاً، ونشكل اقل من عشرة بالمئة من مجموع سكان البلاد ؟ علماً بأن الهجرة اليهودية كانت، في تلك الفترة، مرتبطة ومحدّدة بنوايا الادارة البريطانية». واضاف قائلاً: «لو اجرت قيادة الييشوف والحركة الصهيونية حسابات ديمغرافية العام ١٩٤٧، فهل كان من المعقول الموافقة على قرار التقسيم واقامة الدولة اليهودية في الوقت الذي كان عدد العرب في تلك المنطقة المخصصة للدولة اليهودية اكثر من ٤٠ بالمئة ؟ ولو وافقوا، في تلك الفترة، على توسيع حدودنا بمناطق يقطنها العرب، ألَم نكن نقبل ذلك بحماس ؟». ثم اضاف: «لقد اتخذ الشعب وقيادته في تلك الفترة قرار تأسيس الدولة بحماس عظيم، لانهم آمنوا بالفكر الصهيوني وبارادة الانقاذ التي تمثلت بالهجرة وبجمع الشتات. وايمانهم لم يخيّب»[٥٩].

وفي الوقت الذي تجاهل هلر قيام القيادة الصهيونية ـ التي امتدحها كثيراً ـ بطرد الفلسطينيين عشية، وبعد، قيام اسرائيل، للتخلّص من خطر تحوّلها الى دولة ثنائية القومية، فانه حرص على اظهار دور الهجرة اليهودية الى اسرائيل بُعيْد قيامها، والتي بلغت مئات الآلاف من المهاجرين، في